

## استراتيجيات للإدارة السليمة لمياه الشرب الصالحة للاستهلاك الآدمي

### تقرير من الأمانة

١- تُعد جودة مياه الشرب محدداً قوياً من محددات الصحة. وقد شكل ضمان جودة مياه الشرب ركناً من أركان الوقاية الأولية لمدة تزيد على ١٥٠ عاماً، وهو لا يزال يمثل الأساس الذي تقوم عليه عملية توقي الأمراض المنقولة بالمياه ومكافحتها.

٢- والمياه يمكن أن تكون، بل هي بالفعل، بمثابة وسيط لانتقال الأمراض داخل البلدان في جميع القارات؛ وجميع هذه البلدان عرضة للتأثر بدءاً من أشدها فقراً إلى أكثرها غنى. فالإسهال، وهو أكثر الأمراض المنقولة بالمياه، يؤدي سنوياً إلى حدوث إصابات تقدر بحوالي ٤٦٠٠ مليون نوبة، ويتسبب كل عام في ما يقارب ١,٨ مليون حالة وفاة. أما من حيث عبء المراضة العالمي فإن الإسهال يأتي في المرتبة الثانية بعد الأمراض التنفسية. ويشكل الأطفال دون الخامسة أشد الفئات تضرراً، حيث يموت منهم سنوياً حوالي ١,٤ مليون بسبب الإسهال، مما يمثل ١٥٪ من إجمالي الوفيات لدى هذه الفئة العمرية. ولا تزال أكثر من ٥٠ دولة عضواً تقدم كل سنة تقارير عن حالات الإصابة بالإسهال. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠٪ من حالات سوء التغذية ترتبط بنوبات الإسهال المتكررة أو الدؤاد المعوي. ويتسبب سوء التغذية في مرحلة الطفولة في حدوث ٣٥٪ من جميع وفيات الأطفال.

٣- وهناك أشكال عدة لطرق العدوى بالأمراض المنقولة بالمياه بسبب اتصال الماء بالبراز. وهي تتضمن تلوث مناطق مستجمعات مياه الشرب (عن طريق براز الإنسان وفضلات الحيوانات) ومصادر المياه (نتيجة التخلص بشكل غير ملائم من نفايات الإنسان ومخلفات الحيوانات). ويمكن أيضاً لهذا الانتقال أن ينجم عن تلوث شبكة توزيع المياه (عن طريق الأنابيب التي تتسرب منها المياه، والبُنى التحتية العتيقة، ومعالجة المياه وتخزينها على نحو غير ملائم) ومناولة المياه المنزلية المخزنة بطريقة غير صحية.

٤- وعلاوة على ذلك فإن ملايين الأشخاص هم عرضة لتركيزات غير مأمونة من الملوثات الكيميائية الموجودة في مياه الشرب التي يتناولونها. وقد يكون هذا التلوث مرتبطاً بعدم وجود إدارة سليمة للمياه المستعملة في المناطق الحضرية والصناعية أو لمياه الصرف الزراعي، مع احتمال التعرض على المدى الطويل للملوثات، مما يؤدي إلى حدوث جملة من الآثار الصحية الخطيرة. وقد يرتبط التلوث بدلاً من ذلك بالمواد الكيميائية غير العضوية وذات المنشأ الطبيعي مثل الزرنيخ والفلوريد، اللذين يتسببان على التوالي في الإصابة بالسرطان وإتلاف الأسنان/ الهيكل العظمي.

٥- ويدعو الهدف ٧- جيم ضمن المرامي الإنمائية للألفية إلى تقليص نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويتطلب بلوغ هذا الهدف اتخاذ جملة من التدابير من بينها معالجة مسألة الإمداد بمياه الشرب بشقيها، وهما الكمية (الإتاحة، والندرة) والجودة (المأمونية).

٦- وتقوم منظمة الصحة العالمية واليونسيف من خلال البرنامج المشترك بينهما لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧- جيم مرة كل سنتين مقابل البيانات الأساسية لعام ١٩٩٠. ويشير تحديث البرنامج لعام ٢٠١٠ إلى أن العالم كان في عام ٢٠٠٨ في سبيله إلى بلوغ هدف الحصول على مياه الشرب، مع بقاء ٨٨٤ مليون شخص محرومين من "مصدر محسن لمياه الشرب".<sup>٢</sup>

٧- ومع ذلك فقد تم الإبلاغ عن وجود تفاوتات كبيرة على المستوى الإقليمي وداخل البلدان. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي لا يستطيع ٤٠٪ من السكان المقيمين فيها الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب. ويتجاوز عدد سكان المناطق الريفية الذين يعيشون دون مصدر محسن لمياه الشرب مثيله في المناطق الحضرية بأكثر من خمسة أضعاف. ويلاحظ أن هناك تفاوتات أخرى بين مختلف الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، وتباينات ضمن الفئة التي يمكنها الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب، بين الأفراد الذين لا يحصلون إلا على الحد الأدنى من هذه الخدمة والأفراد الذين يحصلون على مياه تنقل بالأنابيب إلى مساكنهم. وتعد هذه التفاوتات هامة أيضا من حيث أثرها على المخاطر الصحية التي ترتبط بتدني مستوى مأمونية المياه والتي قد تتفاقم بفعل تغير المناخ.

٨- وينطوي الهدف ٧- جيم ضمن المرامي الإنمائية للألفية على ضرورة الحصول على مياه شرب مأمونة في إطار واسع للتنمية من شأنه أن يتضمن الصحة العمومية أيضا. ومن المحتمل أن تعزيز الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية لفئات واسعة من السكان لا يزال يؤثر إلى حد الآن بشكل كبير على التقدم نحو تحقيق أهداف المرمى الرابع من المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة (تقليص معدلات وفيات الأطفال)، والرمى الخامس (تحسين صحة الأم)، والرمى السادس (مكافحة الأيدز والعدوى بفيروسه والملاريا وغيرها من الأمراض). ويمكن إدخال تحسينات كبيرة على صحة الأم والطفل وتقليص معدلات وفيات الأطفال عن طريق توفير مياه الشرب المأمونة؛ وقد أكد هذا الاستنتاج حصيلة الاستعراض الذي تناول كل ما كتب عن هذا الموضوع وأحد المسوحات التي قام بها الخبراء، والتي قدر على أساسها أنه من الممكن توقي حوالي ١٠٪ من عبء المراضة العالمي بفضل تحسين مستوى إمدادات المياه والصرف الصحي والتصحح وإدارة موارد المياه. أما فيما يتعلق بالرمى السادس فإن هناك ارتباطا واضحا في أجزاء كثيرة من العالم بين تخزين المياه المنزلية التي تشجع على تكاثر النواقل، والملاريا وحمى الضنك.

٩- وتعد منظمة الصحة العالمية الوكالة المنفذة للتقييم العالمي السنوي للصرف الصحي ومياه الشرب، وهو مبادرة للأمم المتحدة تعنى بالمياه. ويشير التقرير الأول للتقييم إلى أن المستويات الحالية في مجال تخصيص الموارد لمياه الشرب والصرف الصحي هي مستويات غير كافية لتحقيق الهدف ٧- جيم، ولا سيما في الأقاليم التي أخفقت في إحراز تقدم كاف (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض المناطق من آسيا).

١ البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي، *Progress on sanitation and drinking-water: 2010 Update*. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

٢ يُعرف المصدر المحسن لمياه الشرب بأنه المصدر المحمي من التلوث الخارجي بسبب طبيعة بنائه أو من خلال القيام بتدخل فعال لحمايته. وتتضمن الأمثلة المتعلقة بالمصادر المحسنة المياه المجلوبة إلى المساكن بالأنابيب، والآبار المحمية، ومياه الأمطار.

١٠- وتؤكد النتائج التي خلص إليها مسح أجراه، مؤخراً، البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي لستة بلدان أن نسبة كبيرة من مصادر مياه الشرب المحسنة قد تكون في واقع الأمر مياهًا ملوثة، وذلك بحسب الظروف المحلية. ومن ثم فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لضمان توافر نطاق الحصول على المياه الصالحة للاستهلاك الآدمي مع ضمان الحصول على مياه شرب نقية. ويتطلب هذا العمل استخدام أساليب ابتكارية في اختبار جودة المياه بحيث تكون سريعة وموثوقة ورخيصة، وتطبيق نهج فعالة ومستدامة في المعالجة والتخزين عند نقطة الاستخدام. كما تدعو الضرورة إلى وجود سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية لتحسين إدارة مأمونية المياه في سياق توسيع نطاق الإتاحة والخدمات؛ وستكون خطط مأمونية المياه، التي ستجرى مناقشتها أدناه، مفيدة في قيام بيئة كهذه.

١١- وتنشأ أوجه ضعف أخرى في مجال جودة مياه الشرب نتيجة الاعتماد المفرط على الإجراءات التنظيمية المتخذة عند المصب. ويُطلب عادة من موردي مياه الشرب التحقق من استيفاء المياه الصادرة من الحنفيات لمعايير رقمية محددة. وفي الوقت الذي تجري فيه الاختبارات وتشير فيه النتائج إلى عدم صلاحية المياه للشرب، من المحتمل أن يكون آلاف الأشخاص قد استهلكوا هذه المياه ووقعوا فريسة للمرض. وتصل الإخطارات ولكن بعد فوات الأوان. وعلاوة على ذلك فإن الاختبارات والمعايير كثيراً ما تكون محدودة للغاية وقد تكون باهظة الثمن.

### تقييم المخاطر الصحية وإدارتها

١٢- تعد دلائل جودة مياه الشرب إحدى المنشورات التي تصدرها منظمة الصحة العالمية منذ فترة طويلة. وتقدم الدلائل قاعدة بيانات لحماية الصحة من خلال وضع المعايير وعمليات التنظيم. وهي تتضمن إطاراً لتقييم المخاطر الصحية التي تنبئها مختلف المكونات الميكروبية والكيميائية والإشعاعية والفيزيائية التي قد تحتوي عليها مياه الشرب. وهي تعرض "قيم الدلائل" (التركيزات القصوى) الخاصة بهذه المكونات الخطرة، حيثما ينطبق ذلك.

١٣- وانطلاقاً من روح الوقاية الأولية، توصي الدلائل ببذل جهود استباقية من أجل تقييم المخاطر الصحية والتقليل منها. وقد تطورت هذه الدلائل على مدى العقد الماضي من وثيقة استشرافية تضع المعايير الدولية المتعلقة بجودة المياه عند نقطة الاستخدام إلى دليل لأفضل الممارسات التقييمية بشأن إدارة مياه الشرب. وقد تحول التركيز نحو العمل على تعزيز إطار كلي لمعالجة مسألة مياه الشرب المأمونة بحيث يشمل أهدافاً مرنة وذات صلة بالأوضاع المحلية ومستندة إلى الصحة، ونظاماً متكاملًا لتقييم المخاطر، وإدارة للمخاطر الإضافية عبر سلسلة من الأحداث التي تبدأ من مستجمعات المياه إلى المستهلك، ورصدًا ومراقبة مستقلين.

١٤- وتوفر الخطط المتعلقة بمأمونية المياه الوسيلة اللازمة لجعل الدلائل أداة تشغيلية. وهي تركز على المبادرات المتعلقة بمستجمعات المياه من أجل إدخال تحسينات طويلة الأجل ومستدامة على جودة المياه، حيثما أمكن ذلك بدلاً من اللجوء إلى خيارات تقوم على كثافة رأس المال لمعالجة المياه، وتتسم بتكاليف عالية ومتكررة وبصمات كبيرة للكربون. ومن المرجح أن هذه المبادرات ستتطلب المزيد من الوقت حتى يكون بمقدورها تحسين مستوى الجودة، غير أنها ستكون في نهاية المطاف أكثر فعالية واستدامة من الأسلوب الذي يركز على المعالجة.

## السياق الأعم

١٥- لا يمكن النظر في مسألة مياه الشرب الصالحة للاستهلاك الآدمي بمعزل عن غيرها من المسائل، والتي يعد الصرف الصحي أهمها على الإطلاق. ووفقاً لما جاء في برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف فإن حدوث التلوث الميكروبي يؤكد الوقائع التي تشير إلى أن حوالي ٢٦٠٠ مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. ويُتيح استخدام ما يسمى بسلم الصرف الصحي<sup>١</sup> تحليل التقدم التزايدى حتى في الحالات التي يتعذر فيها تحقيق الهدف ٧- جيم بشكل كامل. وتشير أعلى درجات هذا السلم التخطيطي إلى نقطة انطلاق جيدة في مجال إدارة المفرغات والمياه المستعملة، ويعني التحسن المقابل الذي يطرأ على المركز الاجتماعي - الاقتصادي زيادة القدرة في مجال إدارة المفرغات والمياه المستعملة والاستثمار في البنى التحتية الضرورية، باعتبارهما يشكلان الأساس اللازم لتوفير مياه الشرب الصالحة للاستهلاك.

١٦- واستخدام المياه المستعملة والمفرغات والمياه الرمادية في الزراعة وتربية الأحياء المائية من الممارسات التي مافتتت تتوسع في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن والتي تعاني من ندرة المياه. وقد أصبحت المياه المستعملة مصدراً هاماً لتوفير أسباب العيش لهذه المجتمعات المحلية، ويبقى تأثيرها على مأمونية مياه الشرب ملفوفاً بالغموض. ويقل استخدام المياه المستعملة في الزراعة من مخاطر تلوث مياه الشرب الواردة من المصادر الرئيسية لهذا التلوث (المدن بصورة رئيسية). وقد تتضاعف المخاطر المتصلة بمياه الشرب في المجتمعات الزراعية، ولكنها ستتوارى خلف المخاطر المتصلة باحتكاك المزارعين المباشر مع المياه واستهلاك المحاصيل الملوثة.

١٧- وإدارة مياه الشرب من العناصر الحاسمة في عملية استدامة إمدادات مياه الشرب. كما أن القيمة التي تنطوي عليها خدمات النظام الإيكولوجي على مستوى مستجمعات المياه في تأمين مصادر مأمونة وموثوقة للمياه من الأمور التي تجل عن الوصف. ويهدف الأسلوب المتكامل في إدارة موارد المياه إلى ضمان التوزيع العادل لهذه الموارد المحدودة فيما بين مجموعات المستخدمين. ومن الناحية الكمية فإن الزراعة تشكل أكبر مستخدم للمياه في جميع أنحاء العالم حيث تستهلك ٨٠٪ من إجمالي كمياتها. أما بالنسبة لمياه الشرب، فإن الجودة لا تزال على رأس قائمة الأولويات في معظم بقاع العالم وينبغي للسياسات المعنية بالإدارة المتكاملة ضمان المحافظة على موارد المياه المخصصة للشرب عند أعلى مستويات الجودة.

١٨- ويُمكن لتقييم الأثر الصحي أن يؤدي دوراً رئيسياً في ضمان استمرار حصول المجتمعات المحلية في المناطق التي تشهد نمواً سريعاً على مياه شرب مأمونة، ومراعاة التطور الحاصل في موارد المياه للمجتمعات المحلية المتضررة من حيث تلبية احتياجاتها في الحصول على مياه شرب نقية، وتحديد المخاطر الممكنة في مراحل مبكرة لدى اختيار مصادر مياه الشرب (مثل ارتفاع تركيزات الزرنيخ والفوريد في المياه الجوفية).

١ أدرج مفهوم سلمي مياه الشرب والصرف الصحي في تقرير عام ٢٠٠٨ الصادر عن برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمعنون (progress on drinking water and sanitation: special focus on sanitation) كوصف للاتجاهات السائدة مع مرور الوقت في البيانات المصنفة بشأن الإتاحة. ويتيح السلمان نموذجاً لخيارات التقدم بحيث تتدرج وفق خطوات تزايدية وليس على شكل قفزات عملاقة. وهما يشكلان بالنسبة إلى واضعي السياسات الحكومية وسيلة لتحديد الفرص المثلى لإحراز التقدم المنشود. وبالنسبة إلى المجتمعات، فهما يعكسان الموقع الذي تشغله على السلم والموقع التي تتطلع إلى بلوغه.

## تعزيز إدارة جودة مياه الشرب بطريقة فعالة: الفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات

١٩- تشترك السياسات العامة والأطر التنظيمية غير الملائمة، والبنية التحتية المجزأة والتي تتألف في معظم الأحيان من مكونات هشة، والموارد البشرية المحدودة وذات التمويل غير الكافي لأداء الوظائف الأساسية، وانعدام الوسائل الجديدة في عرقلة الجهود المبذولة لتحسين مستوى إمدادات المياه والصرف الصحي والتصحح وإدارة موارد المياه باعتبارها تشكل مساهمة كبيرة في خفض عبء الأمراض العالمي. ومن الضروري العمل على تعزيز الأساليب المتبعة حالياً. وتتنبق عن هذا التحليل عدة أولويات استراتيجية.

٢٠- ويشكل تنسيق السياسات القطاعية وتعزيز الترتيبات المؤسسية عاملين أساسيين في خفض نسبة الإصابة بالكوليرا والتيفوس والزحار وغيرها من أمراض الإسهال. وعلى المستوى الدولي تدعم حصائل الاجتماعات المختلفة هذه العمليات، بما فيها إعلان ليبيرفيل بشأن الصحة والبيئة الذي صدر عام ٢٠٠٨ بمبادرة من منظمة الصحة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه ومختلف المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بالصرف الصحي.

٢١- وبالنظر إلى استمرار تطور الخيارات المتعلقة بأنواع موارد المياه المستخدمة في مياه الشرب على حسب تغير الظروف، مع تزايد الاعتماد على المياه الجوفية وزيادة التقلبات المسجلة في كميات مياه الأمطار المجمعة في ظل التأثير الذي يفرضه تغير المناخ، فإنه سيكون من الضروري تحسين عملية حصر هذه الموارد وتحسين رصدها، بما يشمل مستوى جودتها.

٢٢- وهناك فرص متاحة لإدخال تحسينات مستدامة وبالإمكان تحقيق إنجازات كبرى بفضل الإدارة الوقائية للمخاطر، التي تعد من صميم السياسات واللوائح، والتدخلات العالية المردود على مستوى المناطق الحضرية والريفية ومستوى الأسر.

٢٣- وسيؤدي إعداد الخطط المتعلقة بمأمونية المياه على المستويات الوطنية إلى تمكين أطر السياسات العامة وتعزيز المؤسسات والترتيبات المؤسسية وصياغة إجراءات محددة لتقييم المخاطر الصحية وإدارتها في النظم الخاصة بإمدادات المياه في المناطق الريفية والحضرية. وستواصل المنظمة بالتشارك مع المانحين الثنائيين والمنظمات الدولية غير الحكومية تعزيز هذه الخطط وتنفيذها في جميع أقاليمها.

٢٤- وتدخل القدرة على تنظيم جودة مياه الشرب في صميم الإجراءات المتعلقة بمأمونية المياه في البلدان المصنعة، ولكنها تحتاج إلى تعزيز في العديد من البلدان النامية. وستضيف منظمة الصحة العالمية الشبكة الدولية للهيئات المنظمة لمياه الشرب، التي أنشئت عام ٢٠٠٨ بهدف تعزيز أفضل الممارسات في مجال تنظيم إدارة جودة المياه، وتوفير منبر لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، وتوجيه وتبادل الخبرات بشأن دور هذه الهيئات المنظمة في دعم تنفيذ الخطط المتعلقة بمأمونية المياه ضمن إطار مأمونية المياه. وتدعم أمانة منظمة الصحة العالمية عملية تحسين قدرات الهيئات المنظمة على وضع خطط لمأمونية المياه في اللوائح التنظيمية، بما فيها تلك المتعلقة بالترخيص أو المراجعة المالية. ويجري حالياً اختبار أداة ضمان الجودة في الخطط المتعلقة بمأمونية المياه في ١١ بلداً.

٢٥- وتكون إمدادات المياه الخاصة بالمجتمعات المحلية الصغيرة أكثر عرضة للتلوث والانهايار في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. وهي، بالتالي، تشكل خطراً على الصحة في جميع أنحاء العالم. وتتيح الشبكة الدولية لإدارة إمدادات المياه الخاصة بالمجتمعات المحلية الصغيرة، التي أنشئت عام ٢٠٠٥، منبرا لحفز البحوث الابتكارية والتجارب الجيدة وأدوات الدعوة وتقاسم نتائجها. ويتعاون أعضاء الشبكة في تحديد المسائل المشتركة في مجال الإدارة والمجال التقني والمتعلقة بإمدادات المجتمعات المحلية، وفي إيجاد حلول عملية لمختلف الأوضاع الجغرافية والثقافية.

٢٦- وقد يتسبب ارتفاع التكاليف الرأسمالية الأولية وطول الإطار الزمني، وهما العاملان المرتبطان بتنفيذ المعالجة المركزية لمياه الشرب وتوزيعها، في استبعاد العديد من المجتمعات المحلية، ولاسيما في المناطق الريفية الفقيرة، في القريب العاجل من الاستفادة من المنافع الصحية الناجمة عن مصادر المياه المجلوبة بالأنابيب. وتعد معالجة المياه وتخزينها بطريقة مأمونة على مستوى الأسر خطوتين إضافيتين يمكن اتخاذهما على الفور في الحالة التي لا توفر فيها مصادر المياه "المحسنة" مياهاً مأمونة بصورة مستمرة أو عندما تتوفر المياه المأمونة بصورة متقطعة فقط. وتشكل هاتان الحالتان معاً مكوناً واحداً لخطوة من سبع نقاط. وترمي هذه الخطوة التي وافقت عليها منظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف بشكل مشترك إلى تقليص معدل الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال. وتشجع أمانة المنظمة، من خلال عملها مع شركاء من بينهم الشبكة الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بتعزيز معالجة المياه وتخزينها بطريقة مأمونة داخل الأسر والتي أنشئت عام ٢٠٠٣، على التطبيق الصحيح والمستدام لمعالجة المياه وتخزينها بطريقة مأمونة داخل الأسر في الحالات التي لا تكون فيها المياه نقية على نحو موثوق. وتقدم الأمانة الدعم للبلدان في مجال صياغة السياسات العامة ووضع البرامج المتعلقة بإدارة المياه على مستوى الأسر وإرساء المعايير الكفيلة بتقييم التكنولوجيات المستخدمة في معالجة المياه داخل هذه الأسر بحيث يمكن للجهات المنفذة والمانحة والمستخدم أن تختار الأساليب الملائمة والناجعة.

٢٧- وقد أعادت الأحداث الأخيرة التي شهدتها هايتي وشيلي التأكيد على ضرورة التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية بحيث يكون التركيز على إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي. وستقوم الأمانة في هذا الصدد بتحسين دلائلها الإرشادية. وستواصل أيضاً تقديم الدعم التقني من أجل زيادة تطبيق المعايير البيئية الدنيا التي وضعت أخيراً (بما فيها معايير نقاوة المياه) لمرافق الرعاية الصحية والمدارس.

٢٨- وتعتزم الأمانة خلال عام ٢٠١٠ تعزيز أنشطتها البرنامجية المتعلقة بجودة مياه الشرب، والاستخدام المأمون للمياه المستعملة في الزراعة، والمياه المخصصة للترفيه من خلال إنشاء فريق خبراء يعنى بجودة المياه، ومن شأنه أن يتيح تلاقح أفكار المختصين في هذه المجالات الثلاثة وأن يعزز دمج إدارة جودة المياه المتعلقة بالصحة ضمن قطاع الصحة وغيره من القطاعات ذات الصلة.

### الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٩- المجلس التنفيذي مدعو إلى أن يحيط علماً بهذا التقرير.

= = =